

Distr.: General  
24 May 2005  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢٩ حزيران/يونيه - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت\*

تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها  
الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتنفيذ نتائج  
المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها  
الأمم المتحدة: التقدم المحرز والتحديات والفرص

بيان مقدم من المنظمة العالمية للأسرة وهي منظمة دولية ذات مركز استشاري  
لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* E/2005/100

## البيان

تجمع حشد من المشاركين المهتمين بقضايا الأسرة والتنمية يمثلون الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والخبراء والأكاديميين من جميع أنحاء العالم، في سانيا بالصين في الفترة من ٦ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ لحضور مؤتمر القمة العالمي للأسرة والاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة. وبعد ثلاثة أيام من المداولات، اعتمد المشاركون إعلان سانيا، مستلهمين قيم الحضارة الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، من أجل تعزيز نهج يركز على الأسرة ويوفر الدعم لها تحقيقاً للأهداف الإنمائية للألفية. وتعهد المشاركون وفق الإجماع الذي توصلوا إليه على بذل جهود متضافرة من أجل تنفيذ الإعلان.

## إعلان سانيا

نحن المشاركون في مؤتمر القمة العالمي للأسرة مجتمعين في سانيا بجمهورية الصين الشعبية، في الفترة من ٦ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤:

إذ نلاحظ مع الارتياح أن الاحتفال في مؤتمر القمة العالمي للأسرة بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، يمثل الشراكة الأكبر نحو تحقيق المزيد من السلام والأمن والعدالة والتسامح والتضامن والرخاء في عالمنا المعاصر وفي المستقبل، من خلال تعبئة وتعزيز وحدة المجتمع الأساسية وهي الأسرة،

وإذ نبرز أهمية العمل التحضيري الكبير من أجل مؤتمر القمة الذي بذل منذ عام ٢٠٠١، بما في ذلك الاجتماعات الإقليمية والوطنية التي تمت بمبادرة من المنظمة العالمية للأسرة بالتعاون مع الأمم المتحدة،

وإذ نؤكد ما اضطلعت به حكومة جمهورية الصين الشعبية من جهود جمة والتزامها بإنجاح مؤتمر القمة وبتحقيق نتائج ملموسة من أجل تنمية الأسرة،

وإذ نشدد على أن مناقشات ومداولات مؤتمر القمة جرت وفق نهج شامل ومتكامل للتنمية، استناداً إلى كافة الأحكام والنتائج المتعلقة بالأسرة المنبثقة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة في التسعينيات، وعملية متابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ ندرك أن التفاعل والحوار والشراكة فيما بين أصحاب المصالح من الحكومات والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والبرلمانات والأوساط

الأكاديمية ومجتمع الأعمال والأسر - أدى إلى إعادة تأكيد الإرادة السياسية لتعزيز مساهمة الأسر في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ نسلم بأن هذا الاحتفال يمثل فرصة هامة لتعزيز فعالية الجهود التي تبذل على كافة الصُّعد وتحسينها من أجل تنفيذ برامج محددة تتعلق بالأسرة، بغية توليد أنشطة جديدة وتحسين التعاون فيما بين كافة العناصر الفاعلة في المجتمع دعماً للأسرة،

وإذ نحث جميع أصحاب المصلحة على القيام بكل جهد ممكن من أجل تحقيق أهداف الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، سعياً إلى إدماج منظور متكامل للأسرة في عمليات التخطيط والتنفيذ في إطار الحكم القائم على المشاركة، ومن أجل وضع المنظورات المتعلقة بالأسرة على جدول الأعمال الدولي.

نعلن ما يلي:

أنا، إذ نتفق تماماً على ما هو معلن، نلزم أنفسنا نحن المشاركين في مؤتمر القمة العالمي للأسرة بدعوة الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الأخرى إلى زيادة الجهود من أجل تحقيق ما يلي والعمل على نشره:

١ - دمج المنظورات المتعلقة بالأسرة في جدول الأعمال الدولي، ومنحها الأولوية عند وضع الاستراتيجيات الوطنية وصياغة السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ وتعزيز الشراكة بين الأسر والمجتمعات؛ والامتنال لمبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون وتقديم الدعم الكامل للأسرة وللتنمية.

٢ - حث حكومات البلدان كافة على ما يلي:

(أ) تنفيذ التزاماتها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف وغايات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ وزيادة إدماج تلك الأهداف في السياسات وفي برامج التنمية؛

(ب) تمكين الأسر وأفرادها، لا سيما النساء والفتيات، وجعلها محور اهتمام سياسات الحد من الفقر؛

(ج) وضع سياسات من أجل الحد من الفقر، لمساعدة الأسر، ولا سيما الأسر المعيشية التي تعولها النساء، والأسر الضعيفة؛

- (د) تعزيز حصول جميع أفراد الأسرة على التعليم، لا سيما النساء والفتيات، وكفالة سبيل التعليم الابتدائي للجميع، ومنع الأطفال من التسرب من الدراسة؛
- (هـ) ضمان المساواة في الحقوق فيما بين كافة أفراد الأسرة مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق النساء والفتيات؛
- (و) ضمان حصول النساء على الموارد الاقتصادية وضمان حقهن في الإرث؛
- (ز) دعم السياسات الخاصة بالأسر التي تزيد مساهمة الرجال في تحمل مسؤوليات الأعمال المنزلية، والتوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية، وتمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحريرها من الإهمال والاستغلال وسوء المعاملة والعنف؛
- (ح) ضمان حصول النساء على إجازة مدفوعة الأجر للوضع، لتربية الأطفال ولالإرضاع الطبيعي، وإتاحة الحضانات، وتشجيع الرجال على تحمل المسؤولية في تنشئة الأطفال؛
- (ط) تعزيز السياسات التي تقلل وفيات الأطفال والوفيات النفاسية واعتلال الرضع؛
- (ي) تمكين الشباب والراشدين من المشاركة في الحياة الأسرية والإنمائية؛
- (ك) تشجيع مشاركة المراهقين في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم البرامج الخاصة بهم، لا سيما البرامج الصحية الشاملة للتثقيف الصحي الذي يركز على الصحة الجنسية والإنجابية؛
- (ل) دعم البحوث المتعلقة بشيخوخة السكان وتعزيز أنظمة السياسات من أجل إيجاد بيئة معيشية إيجابية وصحية للمسنين؛
- (م) ضمان حصول كافة الأسر على السكن.

٣ - تعزيز الالتزام السياسي وضمان الموارد الكافية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وزيادة الرعاية والدعم المقدمين للأسر من أجل تحسين العناية بأفرادها المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك حمايتهم من التمييز والشعور بالوصم، وتشجيع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

- وأقاربهم على مكافحة الجهل والخوف؛ واتخاذ إجراءات لإدماج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعناية بالمصابين به في خدمات الصحة الإنجابية.
- ٤ - دعم دور الأسر في حماية البيئة، وتعزيز تبني أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك، وتمكين كافة أفراد الأسرة من التمتع بحياة متناغمة مع البيئة ومسايرة للطبيعة.
- ٥ - تعزيز الحوار والاتصال والتعاون فيما بين الثقافات المختلفة ارتكازاً إلى الاحترام والتسامح والتفاهم والثقة؛ وتشجيع التناغم والاندماج الاجتماعيين من خلال سياسات عامة فعالة تشمل المجتمعات والأسر.
- ٦ - تعزيز مبادرات الشراكة والمشروعات/البرامج فيما بين الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والسلطات المحلية والبرلمانيين ومجتمع الأعمال، لوضع برامج شاملة ومتكاملة ومشاركة بين القطاعات، من أجل تخفيف حدة الفقر لدى الأسر وتحقيق التنمية المستدامة لها، وضمان تنفيذ تلك البرامج بفعالية وكفاءة.
- وفي الوقت ذاته ندعو، نحن المشاركين، إلى ما يلي:
- ٧ - أن يقوم أعضاء المجتمع الدولي وحكومات مختلف البلدان ومنظمات المجتمع المدني بتعزيز الشراكة مع البرامج التي تركز على الأسرة.
- ٨ - أن يجري التأكيد مجدداً على الدعم المقدم إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والتزامات الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالمنظورات المتعلقة بالأسرة، إقراراً بأهمية دور الأسر في جهود التنمية.
- ٩ - أن يكفل إدماج المنظورات المتعلقة بالأسرة في الاستعراض الخمسي لأهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية؛
- ١٠ - أن تسعى حكومات البلدان كافة، إلى تعزيز التزاماتها السياسية تجاه تنفيذ سياسات وبرامج محورها الأسرة، والترحيب بمنظمات المجتمع المدني والأسر بوجه عام للمساهمة في صياغة تلك السياسات والبرامج وتنفيذها.
- ونكرر، نحن المشاركين، التأكيد على أننا سنضع في اعتبارنا دائماً مسؤوليتنا تجاه الأسرة، وسنعمل على تحسين رفاة الأسرة وأفرادها، وعلى تمكين الأسرة من تحقيق غاية مطامحها، وتعزيز التفاعل بين الأسرة والتنمية، وبذل جهود منسقة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.